# المقدمة

أشاعت التطورات المتسارعة في منطقة الشرق الأوسط بعدم الاستقرار في المنطقة، وفي ظلَّ هذه البيئَة الإقليمية المضطربة تركت تأثيراتها على طبيعة التفاعلات في الخليج العربي، وشكلت مؤشراً على معطيات جديدة في المنطقة ،وبالتالي سعت السعودية أَن تعيد التفكير في كيفية التعامل مع الأزمات الحالية بالتزامن مع إعادة صياغة توجهاتها الاستراتيجية وتحمل أعباء مواجهة التحديات ،حَيَّثَ كانت التحركات السعودية بداية لإعلان مرحلة جديدة بتبِني سياسة الاعتماد على الذات والعمل على تطوير البنى الاقتصادية والنهوض بالصناعات العسكرية كاشفة عن تحالفات استراتيجية.

فقد اثبتت السعودية قدرتها على التكيف من المتغيرات والاستجابة لها وإعادة النظر بصياغة سياستها على المستوى الداخلي من جهة ، ومن ناحية أخرى على المستوى الإقليمي، وأخيراً العامل الدولي وطبيعة المتغيّرات في هيكلية القوى العالمية، وبالدور الجديد الذي سيؤهلها لان تلعبه في المنطقة انطلاقاً مما تملكه من مقومات ارتكاز شكل لها دافعا لإعادة تقييم الأدوار الاستراتيجية في حقبة جديدة بدأت. فحرّكات التغييّر التي شهدتها منطقة الشَّرق الأوسط أواخر عام ٢٠١٠ شكلت نقطة اختبار جدية بالنسبة لمدركات الأداء السعودي، والتي غيرت في بنية النظام الإقليمي في الشَّرق الأوسط أضافة إلى حصول تحوُلات في موازين القوى فقد دعت الحاجة إلى بلورة وصياغة الاستراتيجية السعودية واختيارها لأسلوب المواجهة المباشرة، بما ينسجم مع تلِك الأحداث والمتغيّرات وفي صياغة توجهات جديدة بالأداء الاستراتيجي الإقليمي.

وبناءً على ذلكَ بدا الحديث عن دور سعودي بالمنطقة في ظل انغماس وتحرك إقليمي أكثر سبقة تَّحوُلات على المستوى السياسي الداخلي شجعت على إعادة صياغة دَورها الجيواستراتيجي وفق ما يحقق لها رؤيتها وأهدافها ومصالحها العليا ويعزز دَورها ويبني مكانتها الإقليمية ،غير إن هذا لا يخلو من زيادة التحديات في دَورها الجديد في ظلَّ وانتشار الفوضى وحروب بالوكالة وانتشار الصراعات الداخلية بالجوار الإقليمي بالإضافة إلى استمرار الأزمة القطرية فضلاً عن ذلِك بعد أصبحت السعودية أكثر حضوراً في المنقطة وأكثر متابعة للإحداث والتحوُلات والتحرك نَحَو بناء تحالفاتها الجديدة والتي تعكس في مضمونها توجهات الإدارة الأمريكية الجديدة في ظل سياسة تقليل الانخراط الأمريكي في قضايا المنطقة نظراً لما تملكه من مقومات أساسية تؤهلها لذلك فهي تمتلك موقعاً جغرافياً استراتيجي وتأثيراً اقتصادي وهو ما يشير بدوره لتزايد اهتمامهاً لتكون طرفاً في المعادلات الإقليمية بعد حالات التراجع وغياب للقوى الإقليمية الفاعلة .

على أَثر هذه التحوُلات مجتمعة فإن مصالح الدول لا تفني ولا تستحدث بل تتغيّر لاسيّما وأن الُنمُوّ في الدَّور السعودي صاحبة عملية عميقة من التَّحوُل الهيكلي في المؤسسات الاقتصادية والسياسية وفي تأكيد أولويات المصَالح وتفضيلاتها في ظلَّ التنافس الدولي والإقليمي حيال الشَّرق الأوسط ،بالإضافة إلى تطوّرات المشهد اليمني إلى جانب الحراك الإيراني في المنطقة وتجديد المواجهة في القرن الأفريقي، وبالمثل انتجت هذه التحوُلات معطيات جديدة تجلت في تبِنّي سياسة أكثر حضوراً في قضايا المنطقة لاسيّما نَحَو بلورة استراتيجية تصاعدية نتَيجة دينامية التهديدات الأمنية وديناميكيتها. فضلاً عن ذلك لا ينحصر هذه الدَّور فقط في التأثير السياسي وإنما يشمل أبعاداً ثقافية وحضارية ودّينية وهنالك عوامل أخرى ساعدت على بروز هذه المكانة الإقليمية منها العمل على إيجاد الموازن الإقليمي للتوسع والنفوذ الإيراني

وتوظيفها للعامل الديني وقيادتها للعالم السني، من خلال تفاعلاتها مع جوارها الإقليمي بالإضافة إلى ذلك استطاعت السعودية بفرض رؤيتها على أغلب نزاعات المنطقة مما اكسبها ذلك تأييداً من قبل تلك القوى الدولية ، كالولايات المتحدة الأمريكية وأيضاً استطاعت إن تقدم نفسها كعامل مؤثر في التفاعلات الإقليمية، ومن هنا عاد مشهد الاهتمام الإقليمي والدولي بالقرن الأفريقي ليتصدر محط الاهتمام السعودي على وجه الخصوص بعد تحول المنطقة إلى ساحة صراع وتنافس ما بين القُوَّة التي تبحث عن نُفوذُ داخل القارة الافريقية .

ولإعادة انتاج مركزية دورها داخل الفضاء الجيوبوليتيكي ساهمت التغييرات في المعادلات الإقليمية في اقحام هواجس انعدام الأمن في الجوار الإقليمي السعودي إلى مزيد من الاهتمام تجاه منطقة القرن الأفريقي ،وعلى أثر هذه التطورات برزت الحاجة إلى إعادة التموضع السعودي من أجل صياغة توجهاتها كخيار بفعل تحوّلات النطاق الجغرافي لتعزيز الوجود في القارة الأفريقية. وعليه اصبحت تَشكِل عملية تحديد الاولويات الاستراتيجية السعودية الجيوسياسية في منطقة القرن الأفريقي أَحد أهم تصوراتها في إعادة تَشكيل خرائط الجغرافية بمزيد من اكتساب مناطق جديدة وزيادة من سقف التفاوض مستقبلا.

ولذلك يمكن القول أن موضوع الكتاب يعد جديد من ناحية إنه يناقشه اتصاعد الدور الاقليمي للسعودية في الجوار الجغرافي للسعودية وخصوصاً في منطقة الشرق الأوسط منذ حركة الاحتجاجات التي حدثت في المنطقة ،وبعبارة أخرى إنه موضوع يتميز بالديناميكية في ظل وتيرة المتغيرات في ساحات الاستحواذ والنفوذ في المنطقة .

استناداً إلى ذلك ، توزعت هيكلية الدراسة إلى خمسة فصول، فضلاً عن مقدمة وخاتمة. تضمن الفصل الأول، تحوُلات البيئَة الجيوسياسية وتأثيراتها الموجة بتَشكيل الاستراتيجية السعودية تجاه منطقة الشرق الأوسط. ويقسم إلى أربعة مباحث ، فأفرد المبحث الأول لتوضيح : حركات التغييّر ومحركات الانتقال والتأثير .أمّا المبحث

الثاني: فأنصرف لتحديد المخاطر الفاعلة لمسَارات التحول المضطربة. وتناول المبحث الثالث : استيعاب مجريات التغيير في زمن المراجعات ( إعادة تنظيم البناء).أمّا المبحث الرابع : فتناول المنطلقات الدافعة في التوجهات الإقليمية السعودية.

أما الفصل الثاني ، يدرس ملامح توجهات الاستراتيجية السعودية لإعادة تأهل الدَّور الإقليمي. وانقسم إلى ثلاث مباحث ،تناول المبحث الأول: الحوافز المحركة في إعادة انتاج تَشكِيل سياسة المحاور الإقليمية. أمّا المبحث الثاني: فامتد ليتناول مكانة تركيا في معادلة التوزان الإقليمي: فرص التوظيف. في حين تناول المبحث الثالث : مجالات التحرك وتوسيع التحالفات نحو الشرق .

أما الفصل الثالث : فكان عنوانه براديغما بناء خرائط النفوذ والتوازن الجغرافي في الفضاءات الجيوسياسية. ويقسم إلى أربعة مباحث، تناول المبحث الأول : مقومات الإرتكاز السعودي في أطار التحول في المَكَانَة الإقليمية. أما المبحث الثاني وضح الدلالات المعرفية للجيوبوليتيك واثرها في صياغة الأهداف والمصالح السعودية. في حين تناول المبحث الثالث: المتغيرات الموجهة لمسارات التحول المناطقي تجاه منطقة القرن الأفريقي. أما المبحث الرابع بحث في متطلبات الولوج السعودي كفاعِل لتَعمِيق الصّلات والتماس التوازن الجيوسياسي.

وتضمن الفصل الرابع ، المتغيرات الكابحة التي تواجه النهوض السعودي في الشَّرق الأوسط .ويقسم إلى ثلاثة مباحث ، فأفرد المبحث الأول : لتوضيح غياب مظاهر الاستقرار الإقليمي في ظل تعدد التحديات والتَهديدات. وتناول المبحث الثاني: مرحلة بروز توسع الدَّور الإقليمي لإيران. وخصص المبحث الثالث : لتناول الاستشعار السعودي لمعضلة المشاريع الإقليمية المطروحة للقوى الصاعدة.

أمـا الفصـل الخـامس :فكـان عنوانـه : اِتّسـاع الأدوار الأدائيـة للاسـتراتيجية السـعودية فـي إدارة الأزمـات الإقليميـة : (الأزمـة اليمينـة أنموذجـاً ).ويقسـم الـى أربعـة مباحث، المبحث الأول : يتناول أهمية اليمن في الإدراك الاستراتيجي السعودي. أما المبحـث الثـاني: وتنـاول التـداعيات المحتملـة للازمـة اليمنيـة علـى الأمـن القـومي السعودي. وخصص المبحث الثالث : لتناول المحدّدات المحركة والموجهة للسلوك السعودي من الأزمة اليمنية. أما المبحث الرابع : فتناول التعاطي السعودي مع الدَّور الإيراني في اليمن : الآليات والإشكاليات.